

## الفصل الثامن

### بالوعات التنمية العميقة كيف تلحق الملاذات الضريبية الأضرار بالدول الفقيرة؟

بحلول ثمانينيات القرن العشرين، كانت العناصر الرئيسية لنظام الأوف شور الحديث قد ترسخت وأخذت تنمو متفجرة، مضت شبكة من الملاذات العدوانية الأكثر مرونة التي قامت في الجزر النائية التي كانت في الماضي تابعة للإمبراطورية البريطانية، وكانت مرتبطة عن كثب بحى المال والأعمال بلندن، مضت في طريقها متخطية التجمعات الأوربية القديمة من الملاذات التي غنتها ورعتها الأرستوقراطيات الأوربية بقيادة سويسرا. كانت ذا سيتي، تلك الدولة داخل الدولة، قد تحولت من نادي للجنتمن يقوم بتشغيل آليات الإمبراطورية المالية، ويراعى طقوسا معقدة، ويخضع لقواعد غير منطوق بها، إلى مركز مالى كوكبي مُحَرَّرٌ وأكثر اندفاعا تهيمن عليه البنوك الأمريكية ومرتبطة عن كثب بشبكة العنكبوت البريطانية الجديدة. نمت أيضا منطقة أوف شور أقل تعقيدا وإن كانت بالغة الأهمية تركز على الولايات المتحدة، وأقامتها أيضا البنوك الأمريكية. ربطت أسواق اليورو، والتي لا دولة لها، كل تلك المناطق ببعضها وبالاقتصادات داخل البلدان، وساعدت بذلك على تحرير البنوك من متطلبات الاحتياطات والقيود الأخرى على سلوكها.

وفيما كانت الملاذات الأوروبية القديمة معنية بشكل أساسي بإدارة الثروات السرية ومراوغة الضرائب، عُنيت المناطق الأمريكية بتزايد بالهروب من اللوائح والتنظيمات المالية - على الرغم من وجود كثير من المراوغات الضريبية وأنشطة الجرائم أيضا. كان يتم الترحيب بحرارة باللاعبين من كل منطقة داخل المنطقة الأخرى بأسلوب «دعه يعمل»، وفيما غدا نظام الأوف شور أكثر ترابطا أصبح أكثر قوة، وعلى حين تنافست الدول مع بعضها لإرخاء لوائحها وتنظيماتها، عمل تخفيض الضرائب والالتزام بالسرية على تقوية دينامية الأوف شور.

كان نظام برتون وودز للتعاون الدولي وإحكام الرقابة على التدفقات المالية قد انهار في السبعينيات، وانتهى عصر الرأسمالية الذهبى الذى تلا الحرب العالمية الثانية. دخل العالم مرحلة نمو أبطأ كثيرا، يقاطع بازمات مالية واقتصادية منتظمة، وبخاصة فى الدول النامية.

وفيما حدث كل هذا، تنامى نظام الأوف شور وانبث في أنحاء العالم، وظهر جيش قوى متزايد من المحامين والمحاسبين والمصرفيين من أجل ضمان نجاح النظام بأكمله. كان الأوف شور، بالشراكة مع الأيديولوجيات المتغيرة، يقود عمليات التحرر المالي والاقتصادي والعولة المالية. وفّر اليوروماركت ومقره لندن، وبعده عالم الأوف شور الأوسع، المنصة لبنوك الولايات المتحدة للهرب من القيود الداخلية المحكمة، والنمو المتفجر مرة أخرى، وأعدت بذلك المسرح للاستيلاء السياسى على واشنطن من قبل صناعة الخدمات المالية، وظهر عمالقة البنوك «الأكبر من أن يفشلوا»، التي تمت تغذيتهم بإعانات مضمرة من خلال ضمانات دافعى الضرائب، وإعانات معلنة من خلال تلافى دفع الضرائب الذى توفره أنشطة الأوف شور. جذب ظهور الولايات المتحدة كاختصاص أوف شور قضائى فى حد ذاتها تدفقات مالية هائلة إلى الداخل الأمر الذى عمل على اكتساب المصرفيين مزيدا من السلطة

الهائلة. تم إحياء التحالف القديم بين وول ستريت وذا سيني أوف لندن، والذي كان قد انهار بعد الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية.

افترض الكثيرون أن نظام الأوف شور، من خلال القضاء على الأزواج الضريبي وخلق قنوات لرأس المال تكاد تكون خالية من الاحتكاكات، كان بذلك يدعم كفاءة الاقتصاد الكوكبي. فى واقع الأمر، فإن ذلك النظام نادرا ما أضاف أى قيمة، بل إنه كان يقوم بإعادة توزيع الثروة باتجاه من هم أعلى، وتحميل من هم أدنى عبء المخاطر وخلق مستنبت كوكبي جديد للجريمة. أوجز جون موسكو، محامى مكافحة الجريمة الأمريكى المشكلة «المال سلطة، ونحن نقوم بنقل تلك السلطة إلى الحسابات المصرفية للشركات التى يديرها أناس لا يحاسبهم أحد بأى معنى للفظ، ومن ثم، فهم لا يتحملون المسؤولية».

اخترقت الاختصاصات القضائية للسرية الوعى العام بقدر، لكن فقط بصفتها ظواهر شاذة مشبوهة على الهوامش الغرائبية للحضارة. وبغطاء من سوء الفهم هذا، الذى كثيرا ما يشجعه من يريدون إخفاء الطبيعة الحقة لتلك الثورة المالية الجديدة، مضى نظام الأوف يعمل بأساليب كان لها أن تصبح أكثر أهمية فيما كان القرن العشرون يقترب من نهايته. أما ما كان يحدث بالفعل، فلم يكن أقل من هجوم رأسى مباشر على مبادئ الإصلاح الجديد New Deal فى الولايات المتحدة، وعلى أسس الديمقراطية فى أوروبا، وعلى الديمقراطية، والمحاسبة والتنمية فى الدول منخفضة الدخل الهشة والأكثر عرضة للمخاطر حول العالم.

إذا نظرنا لأى حادث اقتصادى مهم أو أية عملية حدثت فى غضون العقود الأخيرة، سنجد أن الأوف شور يكمن وراء العنوان الرئيسى، بل وقد يكون مركزيا فى القصة.

لا يمكننا فهم الفقر فى إفريقيا من دون فهم دور الأوف شور. لسنوات طويلة، ظلت أسوأ حرب فى العالم هى الحرب الأهلية فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتى ترتبط بنهب ثروات البلد وموارده المعدنية بالجملة عن طريق الملاذات

الضريبية. الفساد المنفشي فى أنحاء العالم النامى وتدمير الحكومات واسع النطاق من خلال المصالح الإجرامية؟ الأوف شور مركزى فى كل تلك القصص. منذ الثمانينيات انتهت كل محاولة لتوليد تدفقات رأس مال كبيرة إلى الدول النامية، بأزمة بسبب الأوف شور. لا يمكن فهم عدم المساواة الفادحة فى أوروبا والولايات المتحدة والدول منخفضة الدخل من دون تفحص دور الاختصاصات القضائية السرية. النهب المنهجى لدول الاتحاد السوفييتى السابق واندماج جهاز استخبارات دوله السابقة المسلحة نوويا مع الجريمة المنظمة قصة تكشفت إلى حد كبير فى لندن وتوابعها من مراكز الأوف شور. كان لقوة صدام حسين السياسية دعائم فى عالم الأوف شور، وكذلك سلطة كيم يونج - إيل زعيم كوريا الشمالية. تُعزى قبضة رئيس وزراء إيطاليا القوية الغربية على السياسة الإيطالية، إلى حد كبير إلى قصة أوف شور. تكمن الاختصاصات القضائية للسرية فى جوهر «قضية إلف» التى أبقت على النخب الفرنسية القوية بعيدا عن متناول الديمقراطية الفرنسية. دائما ما يخفى مروجو الاحتمالات مثل مؤامرات «الضخ والإغراق» التى تقوم على رفع أسعار السندات وزيادتها ثم إغراق الجمهور خالى الذهن بها والتخلص منها، تختفى خلف كيانات أوف شورية. موت محامى إحدى الأوليغاركيات الروسية فى تحطم مروحية غامض؟ تهريب الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية؟ تنامى إمبراطوريات المافيا؟ كلها أوف شور. تولد صناعة المخدرات وحدها ٥٠٠ مليار دولار سنويا من المبيعات فى أنحاء العالم أى ضعف قيمة صادرات السعودية من النفط. تجد الأرباح التى يجنيها من يحتلون قمة هذه التجارة طريقها إلى النظام المصرفى، وأسواق الأصول، والعمليات السياسية من خلال مرافق الأوف شور. ليس بإمكانك وضع سوى حوالى مليون دولار فى حقيبة أوراق. بدون الأوف شور، لتحولت تجارة المخدرات إلى صناعة منزلية صغيرة محدودة.

التحرير المالى والعولة؟ يكمن الأوف شور فى قلب المسألة، كما سنرى. صعود شركات الاستثمار المباشر الخاصة [التي تعمل من خلال القروض] وصناديق

التحوط؟ أوف شور. فضيحة إنرون؟ وبارمالات Parmalat؟ إدارة رأس المال طويلة الأمد؟ ليمان براذرز؟ AIG؟ أوف شور. بدون الملاذات الضريبية لم يكن ليتسنى للكوربوريشنات متعددة الجنسية أن تنمو وتكتسب السلطة بهذه الدرجة الهائلة. جولدمان ساكس مخلوق أوف شورى حتى النخاع. كما أن كل كارثة اقتصادية فى العالم منذ السبعينيات، بما فى هذا آخر أزمة اقتصادية كوكبية هى قصة أوف شور إلى حد كبير. لزوء الصناعات التصنيعية فى كثير من البلاد المتقدمة أسباب كثيرة، لكن الأوف شور جزء كبير من هذه الحكاية. كان للملاذات الضريبية دور مركزى فى نمو الديون فى اقتصاداتنا منذ السبعينيات. يكاد نمو الاحتكارات المركبة المعقدة فى بعض الأسواق، أو عصابات الناقدزين التجارية، أو الاحتمالات الضخمة، يتضمن دائما الاختصاصات القضائية السرية كعناصر مركزية أو رئيسية فيها.

لا يعنى هذا أن كل هذه المشاكل ليس لها تفسيرات أخرى. إن الملاذات الضريبية ليست القصة الوحيدة أبدا، لأن الأوف شور يتواجد فقط بعلاقته مع أنحاء أخرى. ولهذا السبب يسمى أوف شور [بالقرب من الشاطئ]. بدون أن نفهم الأوف شور لن نفهم أبدا تاريخ العالم الحديث. لقد حان الوقت للبدء فى ملء تلك الثغرة فى معرفتنا - لنقدر كيف لوى الأوف شور اقتصاد العالم ليكتسب هيئته الحالية، وغيّر المجتمعات والأنظمة السياسية لتصبح على هيئته.

سأبدأ بقصة فريدة دور الأوف شور فيها معترف به على نطاق واسع: حالة بنك الاعتماد والتجارة النولى (BCCI) الذى يمكن القول إنه أكبر بنك «أوفشورى» فى التاريخ. القصة معروفة - لكن ثمة ملمحين حاسمين فى القصة لا يلقىان التقدير الكافى. انفجرت حالة BCCI فى عام ١٩٨٨ بعد أن بدأ چاك بلوم، المحامى والمحقق الذى يعمل مع لجنة العلاقات الخارجية التابعة للسناتور چون كيرى، فى التقاط بعض الدلالات على وجود ما هو معيب. وصفت النيويورك تايمز بلوم بأنه «رجل يشتعل غضبا بسبب الظلم فى العالم، ولا يطيق صبورا إزاء من لا يفعلون

شينا لوفقه.. محارب صليبي أخلاقي قوى الشكيمة ومثابر، يأتى بتهم عن الفساد فى المستويات العليا وكأنه عجلة شحذ يتناثر منها الشرر». ولد عام ١٩٤١ بالبرونكس وأنشأ صحيفة مقاتلة بضاحية بنيويورك قبل أن يدرس القانون ثم يلتحق بالحكومة لتعقب الأشرار. ساعد، من موقعه كأحد العاملين بالكونجرس فى السبعينيات على تفجير فضيحة الرشوة التى تورطت فيها شركة لوكيد مارتن للصناعات الفضائية؛ كما حقق فى محاولة شركة ITT زعزعة حكومة سلفادور أليندى فى تشيلى؛ وساعد على كشف أعمال الاحتيال التى مارسها برنى كورنفيلد، وتفحص تورط متمردي الكونترا المدعومين من الولايات المتحدة بنيكاراجوا فى تجارة المخدرات.

ومثل معظم الناس، اعتبر بلوم منذ البداية الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية مراكز لمهربي المخدرات ومجموعات الطبقات الدنيا. لكنه حينما قام بزيارة لجزر الكايمان عام ١٩٧٤ كعضو بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، رأى صفا من الرجال أنيقى الملبس ينتظرون استخدام الهاتف بردهة فندقه. عرف أنهم محامون ومحاسبون أمريكيون يحاولون ترتيب مواعيد للقاء مصرفيين من كايمان لفتح حسابات وائتمانات لعمالئهم الأمريكيين الذين يريدون تجاوز من دفع الضرائب. كان المصرفيون الأمريكيون يُحيلون عملاءهم الأمريكيين إلى زملائهم الكنديين، فيما يحيل الكنديون عملاءهم الكنديين إلى نظرائهم الأمريكيين. ويمرور الوقت، لاحظ بلوم ألعيب أكثر مهارة وأدرك أنه إزاء، أمر أكبر كثيرا مما يتصور. قال «بدأت أرى أن المخدرات كانت جزءا ضئيلا فقط مما يجرى. كانت هناك أموال الجرائم. وأموال التهريب من الضرائب. أدركت أن الأمر يتعلق بأموال غير مسجلة بالدفاتر المحاسبية، أو بالميزانيات العمومية. ليس ثمة قواعد أو أحكام لحمل الدفاتر بمناطق الأوف شور. أشير إلى الأوف شور بصفته مطبعا تطفى فيه الدفاتر المحاسبية للكوربوريشنات».

حينما بدأت الأصابع تشير إلى بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى نهاية

الثمانينيات، كان بلوم قد أدرك أن ثمة رائحة كريهة - كان قد عمل سابقاً في مؤسسة خاصة حيث يتذكر أن فريقه كان قد التقى العاملين ببنك ملون في بيتسبرج وأخبروهم عن بنك الاعتماد. قال بلوم «كاد جميع كبار العاملين بالقسم الدولي في ملون يتقيأون على الطاولة. رفضوا، تحت أية ظروف، قبول أية خطابات اعتماد من هذا البنك».

أنشأ أغا حسن عبيد، المولود بالهند، بنك الاعتماد عام ١٩٧٢، ودعمه أفراد من الأسرة الحاكمة السعودية، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي. نمت بنك الاعتماد والتجارة الدولي بسرعة فائقة باتباعه نموذج بيزنس بسيطاً: خلق مظهرَ بيزنس شهير حسن السمعة؛ كَوَّنَ صداقات قوية، ثم وافق على فعل أى شىء فى أى مكان نيابة عن أى شخص ولأى سبب كان. غَمَّرَ بنك الاعتماد السياسيين بالرشاوى وتعامل مع شخصيات من أمثال صدام حسين، وأبونضال، وأيضاً مع كارتل مدلين الكولمبية للمخدرات ومع خون سا أمير الحرب والهروين الآسيوى. تورط فى مبيعات مواد نووية من خلال صفقة صواريخ دودة الحرير الصينية للسعودية، وفى بيع صواريخ سكود - B من كوريا الشمالية إلى سوريا. قدمت أفرعه فى الكاربيى وبناما الخدمات لتجارة المخدرات هناك؛ كما قدمت أقسامه بدولة الإمارات العربية التى كانت وقتئذ تتمتع بطفرة نفطية وثروة هائلة من الأنشطة المصرفية الأوف شور، الخدمات لتجارة الهروين فى باكستان، وإيران وأفغانستان؛ واستخدم البنك هونج كونج للوفاء باحتياجات تجار المخدرات فى لاوس وتايلندا، وبورما.

اخترق بنك الاعتماد والتجارة الدولية نظام الولايات المتحدة المصرفى، وقام بالالتفاف حول اللوائح التنظيمية الأمريكية والمراقبين الأمريكين باستخدام بُنى أوف شور تلتزم السرية كى يخفى ملكيته. دفع رشاوى للناقدين بواشنطن، وأقام شراكة صلدة مع السى أى إيه. منحه هذا غطاءً سياسياً يخشاه الجميع، وجعل تحقيقات بلوم بالغة الصعوبة منذ مستهلها.

قال بلوم «كان ثمة جيش من الأشخاص يعملون بواشنطنون بجميع المواقع ويحاولون القول إن البنك كان رائعا». حذره أصدقاؤه في هيئات تنفيذ القانون بأن حياته كانت فى خطر، لكنه ثابر. حمل قضيته إلى روبرت مورجنتاو، المدعى العام الإقليمى بمانهاتن والذى كان يشارك بلوم موقفه من البنك وقام بتكوين فريق من أجل تفكيكه. نجح مورجنتاو، الذى بدا وأنه يقاوم ضد نصف الناقدن السياسيين بواشنطنون، فى إغلاق البنك عام ١٩٩١، واتهم بنك الاعتماد والتجارة الدولية بتنفيذ «أكبر احتيال مصرفى فى تاريخ العالم المالى».

كان أكثر ما يثير الاهتمام إزاء هذا البنك هو بنيته فى عالم الأوف شور. قسم عبدى بنكه بين اختصاصات قضائية مختلفة حيث قام بتسجيل الشركات القابضة فى لوكسمبورج وجزر الكايمان بحيث لا يستطيع أى مراقب أو منظم رؤية الصورة كاملة. أيضا، استخدم مراجعى حسابات مختلفين فى أقسام البنك المختلفة. بيد أن عبدى أراد أيضا مصداقية تواجهه بمركز مالى مشهور عالمياً، لكنه متساهل بدرجة عدم إثارة أية أسئلة. كان هذا يعنى تواجهه فى ذا سيسى أوف لندن تحديداً. فى عام ١٩٧٢، أقام بنك الاعتماد والتجارة الدولى مقره الرئيسى فى مكاتب فاخرة بشارع لدهول فى قلب ذا سيسى، وبدأ يسهم بتبرعات سخية لحزب المحافظين البريطانى.

كانت إحدى القواعد المعمول بها فى القطاع ألا تمنح البنوك قرضا يتجاوز ١٠٪ من رأس مالها المملوك لأى مقترض بمفرده، لكن بنك الاعتماد كان يمنح قروضا لعملاء له قيمتها ثلاثة أمثال رأس ماله، أو ثلاثين مثلا من نسبته المعمول بها. فى عام ١٩٧٧، قام ذا بنك أوف إنجلاند بإحكام تلك القواعد، وللالتفاف حول ذلك، ألقى عبدى بالقروض «المتضعضة» فى جزر الكايمان، أو صناديق القمامة «كما أسماها مسئولو البنك».

قام بنك الاعتماد أيضا باستخدام حيلة أوف شور جريئة وبسيطة فى آن، حيث قام بتصنيع رأس مال مملوك (وهو أساس أى بنك والذى يوفر له الأمن) من لا

شئ: يقوم بنك لوكسمبورج بإقراض نقود لأحد حاملي أسهم بنك الاعتماد - وأحد أصدقاء عبيدى - ثم يقوم هذا الصديق باستثمارها فى بنك الكايمان، ويزيد رأسماله هناك. يقوم بنك الكايمان بإقراض تلك النقود لأحد حملة الأسهم الذى يستخدمها لإيجاد رأس مال فى بنك لوكسمبورج. وهكذا وصل رأس المال المملوك لبنك الاعتماد والتجارة الدولى، والذى كان مجرد ٢,٥ مليون دولار فى البداية، إلى حوالى ٨٥٠ مليون دولار بحلول ١٩٩٠ بمساعدة الأعيب الأوف شور. كان عبيدى أيضا يقوم بشطب ديون أصدقائه، لكنه مضى يتوسع من خلال ما أسمى خطة Ponzi: يَحلب صندوق معاشات العاملين ويقبل مزيدا من الإيداعات من أجل سداد نفقاته. كان كثير من المودعين فيه البالغ عددهم ٨٠٠٠٠ شخص فقراء نسبيا من بلاد نامية لم يتخيلوا أن ذلك البنك الذى اتخذ لندن مقرا له، والذى يدعّمه شيوخ العرب الاثرياء كان كذبة قائمة على كذبة.

حينما حاول مورجنتاؤ تفحص أمور البنك رفضت سلطات الكايمان التعاون. قام بإرسال مذكرة استدعاء إلى بنك الاعتماد بالخارج لكنهم أجابوا إن قوانين كايمان لا تسمح بهذا. وحينما حاول مرة أخرى أحالوه إلى معاهدة تبادل المعلومات الضريبية بين الكايمان والولايات المتحدة، ولم يجد فيها ما يساعده على الحصول على المعلومات. وحينما التجأ إلى وزارة العدل وجدها غير متعاونة. من ثم، ذهب هو ومساعداه جون موسكو إلى ذا بنك أوف إنجلاند الذى لم يُبد تعاوناً! حاولا الحصول على سجلات البنك المالية من لندن لكنهم لم يمدوه بأى شئ. هدد مورجنتاؤ، بمساعدة السناتور كبرى بإثارة عاصفة إذا لم يتخذ ذا بنك أوف إنجلاند إجراءاته، وحينها فقط وافق البنك على إغلاق بنك الاعتماد.

سببت الفضيحة ضجة بالبرلمان البريطانى بحيث أُجبر ذا بنك أوف إنجلاند على اتخاذ موقف دفاعى زاعما أنه ترك بنك الاعتماد يعمل حتى عام ١٩٩١ لأنه لم تكن ثمة براهين قاطعة على الاحتيال حتى وقتئذ. لكن، أية براهين كان البنك يريدتها؟ كانت الولايات المتحدة قد وجهت للبنك تهماً بالاحتيال قبل وقتئذ بعامين ونصف

العام؛ نصّب إهدى لوائح الاتهام تلك على أن البنك كان يقوم بغسيل الأموال كجزء من استراتيجيته الشركائية. كان مكتب پرايس ووترهاوس للمراجعات المحاسبية قد أصدر تقريراً محاسبياً مشروطاً عن أحد فروع بنك الاعتماد فى عام ١٩٨٩، وعام ١٩٩٠. كتب بعض العاملين ببنك الاعتماد إلى وزارة الخزانة، وذا بنك أوف إنجلاند، والوزراء البريطانيين محذرين من وجود احتيالات بالبنك. وفى نفس العام، أبلغت الاستخبارات البريطانية ذا بنك أوف إنجلاند أن أبا نضال كان يتحكم فى اثنين وأربعين حساباً ببنك الاعتماد فى لندن؛ عبّر بنك التسويات الدولية ببازل عن قلقه، كما كان مكتب پرايس ووترهاوس قد اكتشف ما أسمى بملفات نققى Naqvi التى كشفت عن احتيالات متفشية، وشركات وهمية، وإيداعات غير مسجلة، وقروض مُصنّعة، وقرائن على سرقات من المودعين، ومرّر معلوماته إلى ذا بنك أوف إنجلاند الذى لم يتخذ أية إجراءات على الرغم من أن المقر الرئيسى لبنك الاعتماد كان لا يبعد سوى مسيرة دقائق عنه.

كتب مايكل جيلارد يقول فى صحيفة الأوبزرفر «من الصعب رؤية كيفية توافق المعايير الأخلاقية العالية المطلوبة [لأى بنك كى يعمل فى بريطانيا] مع اعتراف بنك الاعتماد بأنه مذنب فى تأمره مع مسئولين وممثلين لكارتل مدلين الكولومبية لتجارة المخدرات لارتكاب احتيالات ضريبية وغسيل عائدات مبيعات الكوكايين». بيد أن روبين لى - پمبرتون، محافظ ذا بنك أوف إنجلاند لخص سبب غض لندن الطرف عن لا أخلاقيات الأوف شور بقوله إن نظام الإشراف الحالى «خدم مصالح المجتمع.. إذا أغلقنا بنكا كلما اكتشفنا حالة احتيال، سيقبل عدد الموجود من البنوك لدينا عما هو حالياً». مازال تقرير پرايس ووترهاوس الكامل عن بنك الاعتماد والتجارة الدولية محاطاً بالسرية حتى اليوم على أساس أنه سيثير مخاوف «الشركاء الدوليين» لبريطانيا، وهذا اعتراف صريح بأن لندن هى ملاذ ضريبى.

ظل مورجنثاؤ، منذ بنك الاعتماد والتجارة الدولية، يحاول تنبيه الناس لجرائم الأوف شور، وقام شخصياً بحثاً أربعة وزراء خزانة أمريكيين على مزيد من

الانتباه، دونما جدوى. قال مورجنثاو «أذكر منذ عامين، كنت ألقى خطابا عن بنوك الأوف شور. تسبب الخطاب فى نعاس جميع الحضور. إذا بدأت فى الحديث عن نقود الأوف شور، تتحول أعينهم إلى أعين زجاجية».

ما كادت فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولى تهدأ، حتى أخذت حكاية أوف شور أخرى فى الظهور بدولة إنجولا الإفريقية الغنية بالنفط، حيث كنت أعمل مراسلا لرويترز. كان متمردو حركة يونيتا بقيادة جوناس ساقيمبي قد قاموا بحصار بعض البلدان الرئيسية وأمطروها بنيران مدافع المورتار وحاولوا تجويع سكانها إلى أن يستسلموا - كان المدافعون البائسون عن مدينة كويتو يأكلون الكلاب والقطط والفئران من أجل البقاء، وكان المصابون منهم الغارقون فى دمائهم يزحفون من على أسرّة المستشفيات للانضمام إلى المغيرين المسلحين الذين كانوا يتسللون إلى الحقول، التى غالبا ما كانت ملغمة، للبحث عن ثمار الكاسافا ومحاصيل أخرى.

كانت الولايات المتحدة قد أسمتها أسوأ حرب فى العالم وأصدرت حظرا على بيع الأسلحة إلى حكومتها التى لجأت بدورها فى عام ١٩٩٢ إلى شبكات إلف الفرنسية لتزويدها بالأسلحة. وللالتفاف حول الحظر، قام أحد أثرياء اليهود واسمه أركادى جايدا ماك، وكان روسى المولد، بتجميع ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار من التمويلات لمساعدة أنجولا كى تحصل على الأسلحة من شركة سلوفاكية- على أن تسدد الأموال بأموال النفط الأنجولية عن طريق جنيف. فيما بعد، سمع قضاة التحقيق الفرنسيون الذين كانوا يسبرون أغوار صفقات النفط مقابل الغذاء من أحد المشاركين أن تلك الترتيبات كانت «عملية احتيال عملاقة.. مضخة نقد هائلة تولد هامشا قدره ٦٥٪ على أكبر عقود لبيع الأسلحة». بالطبع، أدى تقصى التمويل إلى ملاذات ضريبية عديدة.

اقتنيت أثر جايدا ماك إلى موسكو فى سبتمبر ٢٠٠٥، حيث كان يخضع لمذكرة توقيف قضائية دولية بشأن ما أطلق عليه صفقات أنجولاجيت. قال إنه يتوق إلى

إيضاح موقفه ومناقشة محاولاته - حسب تعبيره - للإتيان بالسلام إلى إفريقيا والشرق الأوسط (انذاك، كان قد شرع في مغامرة لم يكتب لها النجاح للاشتغال بالسياسة في إسرائيل). كان جايدا ماك قد غادر الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٢ وهو في العشرين من العمر، وانتقل إلى إسرائيل، ثم إلى فرنسا حيث أقام بيزنس للترجمة كان يقوم في غالبته على تلبية طلبات الوفود التجارية السوفييتية. قال لى «تعنى الترجمة التوسط. إذا كان نشاطك هو الإلكترونيات، فعادة ما تتعامل في عالم البيزنس مع أناس في الإلكترونيات. وهكذا الأمر إذا كنت مصرفياً. لكن حينما تكون مترجماً - أى وسيطاً - فأنت تعرف الجميع».

فى أيام ما بعد الاتحاد السوفييتى تلك، كان قادة أنجولا ما يزالون ينظرون لروسيا على أنها القوة الكبيرة الراعية لهم، لكنهم كانوا قد ضلوا طريقهم فى موسكو التى كانت تتغير سريعاً. قال «بدأت أعمل وسيطاً. كانت روسيا تتغير سريعاً، وكان كل شىء جديداً. كان عليك أن تعرف أين تذهب، وكيف تذهب، وكيف تقوم بالترتيبات. كنت ما يُسمى منظماً الأشياء كلها». أصبح جايدا ماك رجل أنجولا الموثوق فى موسكو. كان يعرف أن الأموال الكبيرة موجودة فى المنطقة الواقعة فى مكان آخر بين الاختصاصات القضائية والقانونية، وفى هذا السياق، قال وهو يحدد لى، دونما قصد منه، أحد أبرز معالم تعاملات الأوف شور، ومميزاتها:

ليس ثمة وسيلة، فيما يسمى باقتصادات السوق، ووسط كل اللوائح التنظيمية والضرائب والتشريعات بشأن شروط العمل، لتكوين ثروة. لكنك تستطيع الحصول على نتيجة فقط فى مكان مثل روسيا اليوم، أثناء فترة إعادة توزيع الثروة - التى لم تنته بعد. من ثم، فهذه نقود روسية، والنقود الروسية نقود نظيفة، يمكن تفسيرها. كيف لك أن تكسب ٥٠ مليون دولار فى فرنسا اليوم؟ كيف؟ اشرح لى!

قارن البعض العملية الهائلة لإعادة توزيع الثروة فى روسيا بين الطبقات الثرية بعد سقوط الاتحاد السوفييتى بزمى البارونات الحرامية بالولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر. بيد أن ثمة فرقا هاما. لم يكن لدى الأمريكين آنذاك شبكة أوف شور

شاسعة يخفون فيها أموالهم. وبالرغم من انتهاكاتهم الكثيرة، فقد ركز البارونات استثماراتهم فى مشاريع داخلية. وفيما أنهم قاموا بإفلاس المستثمرين غير اليقظين، وأعاقوا العملية السياسية، إلا أنهم أيضا شيّدوا ازدهار البلاد الصناعى. تركوا أمريكا أكثر قوة، وحينما حان الوقت استطاعت الدولة كبح جماح أسوأ إفراطاتهم. أما فى السنوات النهائية من القرن العشرين، فقد اختفت أموال روسيا وأنجولا فى مناطق الأوف شور إلى الأبد. أصبحت الحكومات الإفريقية أكثر ضعفا وأكثر اعتمادا على المعونات التى تأتىها من ذات الدول التى تعمل على تقوية نظام الأوف شور. كانت لعنة إفريقيا أن بلادها حصلت على استقلالها فى ذات الوقت الذى بدأت فيه مستودعات الأموال المنهوية التى أقيمت فى مناطق الأوف شور فى الظهور. بالنسبة لكثير من تلك البلاد، كان الاستقلال يعنى استقلال النخب عن أية قواعد أو أحكام تقف فى طريقهم. غادرت القوى الاستعمارية، لكنها، وبهدوء، تركت آليات الاستغلال قائمة.

بعد الحرب الباردة، كانت أنجولا مَدِينَة لروسيا بحوالى ٦ مليارات دولار. وفى عام ١٩٩٦ تدخل جايداماك وأقحم نفسه فى صفقة لإعادة هيكلة الدين. تم تخفيض الدين إلى ١,٥ مليار دولار وتقسيمه على ٣١ كمبيالة تسدها أنجولا على شكل نפט عن طريق شركة خاصة تسمى أبالونى أنشأها جايداماك وشريكه بيير فاكون بحساب فى بنك UBS فى جنيف. شعر بنك UBS بالقلق من تلك الترتيبات. ذكرت مذكرة داخلية للبنك «إن أى ذكر محتمل لأى ممثل لطرف أو آخر فى مقال صحفى، حتى إذا ثبت فيما بعد أن ذلك لا أساس له أو أن المقصود به تشويه السمعة، لن يمنع أى قاضٍ سويسرى، أو قاضٍ من جنيف بخاصة، من الاهتمام بمن ذُكرت أسماءهم». لكن الصفقة مضت فى طريق إتمامها.

من سوء حظ جايداماك، أن تدخل قاضٍ سويسرى فى فبراير ٢٠٠١، بعد أن قامت أنجولا بتسديد نصف كمبيالاتها فقط. كان القاضى قد رصد تدفقات هائلة غامضة من شركة أبالونى، من بينها ٦٠ مليون دولار إلى حسابات باسم

جايداماك، وعشرات الملايين إلى حسابات باسم كبار المسؤولين الأنجوليين، وحوالي ٥٠ مليون دولار إلى حساب أحد الأشخاص كان ينتمى إلى أوليجاركية يلاستين سابقا. لكن معظم تلك الملايين كانت قد ذهبت إلى حسابات فى سويسرا، ولوكسمبورج، وإسرائيل وألمانيا وهولندا وقبرص، ولم يكد أى منها أن يصل إلى الخزانة الروسية. زعم جايداماك أن الخزانة الروسية كانت تتلقى أموالا بأسلوب غير مباشر، عن طريق تلك الحسابات الغامضة، وأضاف أن «تلك كانت عملية مقايضة تجارية كلاسيكية، ومفضلة لدينا إلى أقصى درجة حيث تعمل فى صالحنا».

من المستحيل، بسبب سرية الأوف شور، معرفة ما إن كان ما قاله جايداماك كان صحيحا ولو جزئيا. أما ما هو مؤكد، فإن قادة أنجولا، بالشراكة مع مصالح روسية، ووسطاء أوف شور خاصين، قاموا بطبخ صفقة غريبة، تتخذ الأوف شور مسارا لها، يجنى منها بعض أطراف الأوف شور الداخلية أرباحا هائلة، دونما أية إمكانية لمحاسبة الشخصيات الأنجولية أو الروسية. وبهذا، استخدم النافذون الأفارقة الأوف شور لإثراء أنفسهم، لا من الأصول الأنجولية، بل من ديونها. فيما بعد، تمت ترقية القاضى السويسرى، واتخذ من حل محله قرارا بالإفراج عن الكمبيالات فى أكتوبر ٢٠٠٣، بذريعة أنه لم يكن ثمة شكوى من أنجولا أو روسيا بشأن الصفقة، مع قبول الزعم بأن الحسابات التى يحوزها القادة الأنجوليون هى «أموال استراتيجية موضوعة بالخارج فى زمن الحرب».

باستطاعتى اختيار عدد كبير من حكايات الأوف شور الضبابية القائمة لتفحصها، حيث إن صفقات جايداماك لا تعدو أن تكون كسرا شديدا الصغر من مجموع ما استنزفه نظام الأوف شور من إفريقيا. تشير دراستان حديثتان إلى حجم المشكلة، ومداهما.

فى مارس ٢٠١٠، أصدرت منظمة «النزاهة المالية الكوكبية» دراسة عن التدفقات المالية غير المشروعة خارج إفريقيا. انتهت إلى أنه بين عامى ١٩٧٠

٢٠٠٨ « كان مجموع التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا، وفقا لتقديرات متحفظة، حوالى ٨٥٤ مليار دولار، وأن مجموع التدفقات قد يصل إلى ١,٨ تريليون دولار». قُدِّرَ من ذلك الرقم الإجمالى المتحفظ، أن أنجولا قد فقدت ٤,٦٨ مليار دولار بين عام ١٩٩٢ (حينما بدأت صفقات أنجولا جيت الرئيسية بتدبير من جايداماك) وعام ٢٠٠٢، العام التالى لانتهاء صفقات ديون شركة أبالونى. حسب اعتقادى الشخصى المبني على أساس أعوام من تقصى اقتصاد أنجولا وقياداتها، فإن تقدير منظمة النزاهة الكوكبية - الذى لا يساوى أكثر من ٩٪ من قيمة صادرات أنجولا من النفط والماس والبالغة ٥١ مليار دولار - هو تقدير يبخص قيمة الأموال المنهوبة بدرجة فادحة. اختفت مليارات عديدة فى مناطق الأوف شور من خلال القروض غير الشفافة المكفولة بالنفط والتي اتخذت مسارها خارج ميزانيات الدولة المعتادة وشقت طريقها من خلال اثمانيين خاصين يعملان من لندن.

نعدّ تقديرات منظمة النزاهة الصادمة مكملّة للأرقام التي ذكرتها سالفا عن المدى الكوكبي للتدفقات غير المشروعة. فى عام ٢٠٠٦ وحده، فقدت البلاد النامية ما قيمته تريليون دولار من خلال التدفقات المالية الخارجية - أى عشر دولارات عن كل دولار يتدفق إليها من المعونات الأجنبية.

فى أبريل ٢٠٠٨، خرجت دراسة أخرى من جامعة ماساتشوستس، أمهرست استخدمت مناهج أخرى لبحث هروب رعوس الأموال من أربعين بلدا إفريقيا ما بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٤. أتت استنتاجاتها لافتة: «بلغ المقدار الحقيقى لرعوس الأموال الهاربة على مدى ٣٥ عاما حوالى ٤٢٠ مليار دولار (بقيمة الدولار عام ٢٠٠٤) بالنسبة للبلدان الأربعين فى مجملها. وإذا أضفنا مكتسبات الفوائد المفترضة، تصبح الموجودات التي تراكمت من رأس المال الهارب حوالى ٦٠٧ مليار دولار حتى نهاية ٢٠٠٤». وعلى الرغم من ذلك، فإن المجموع الكلى للديون الخارجية لتلك البلدان كان «فقط» ٢٢٧ مليار دولار. من ثم، أوضح كَتَّاب تلك الدراسة أن إفريقيا كانت دائنة صافية لبقية العالم، حيث تجاوزت أصولها الخارجية ديونها بدرجة

شاسعة. بيد أن نعمة هراً حاسماً بين الأصول والالتزام أو الخصومات. أوضحت الدراسة أن «أصول القارة الخارجية الخاصة تمتلكها شريحة ضيقة غنية نسبياً من السكان. فيما تتحمل الشعوب الديون العامة الخارجية من خلال حكوماتهم».

بعد أن شاهدت أناساً يموتون أمام عيني في أنجولا، وأطفالاً يقضون لعدم وجود علاج لأمراضهم أو إصاباتهم، فإن باستطاعتي القول إننى على علم شخصى بالأساليب التى «تتحمل» بها شعوب إفريقيا الديون العامة، فى هيئة الفقر، والحروب، وغياب أى فرص حقيقية، والعنف الجسدى والاقتصادى الواقعى الذى يمارسه ضدهم النخب الفاسدة المقترسة الضارية. كان رايموند بيكر، مدير منظمة النزاهة محققاً حينما أسمى ظهور نظام الأوف شور «الفصل الأكثر قبحا فى الشئون الاقتصادية الكوكبية منذ تجارة العبيد».

فى فبراير ٢٠٠٣، كتب فيل جرام، وهو سناتور جمهورى سابق عن تكساس، وأصبح نائب رئيس مجلس إدارة بنك UBS السويسرى بواربورج، كتب إلى جون ستو، وزير الخزانة الأمريكى يعترض على خطة لزيادة الشفافية المالية الدولية. قال «سيُقيد هذا الاقتراح الحرية الاقتصادية، ويقلل الضغط الذى يفرضه الهروب المحتمل لرعوس الأموال على البلدان التى تفرض ضرائب عالية». أى أن جرام كان يقول إن التدفقات غير المشروعة أنشطة طيبة لأنها تعمل على تهذيب الضحايا وتأديبهم. بإمكان أى شخص يفهم الفرق بين الحكام الأثرياء - المستفيدين من التدفقات غير المشروعة - وعامة المواطنين - الضحايا - أن يدرك حقيقة ما يرمى إليه جرام. بيد أن مثل هذا التفكير قد غدا عقيدة لا محيد عنها بالنسبة لكثير من الاقتصاديين الغربيين تقوم على أساس مبدأ لوم الضحايا الأبدى واتهام الخاسرين بأنهم أغبياء وفاسدون، أو لا يمارسون جلد الذات بدرجة كافية.

كتب جيم هنرى كبير الاقتصاديين السابق فى مؤسسة مكينسكى، والذى يكاد يكون الاقتصادى الأوحده الذى تفحص هذه القضية منذ الثمانينيات، يقول «إن الجذور التقليدية لأزمة التنمية الاقتصادية الكوكبية هى حكاية خرافية نسج

الاقتصاديون خيوطها، حكاية تُغفل الفحوى الحقيقية لما حدث واقعياً». يتفحص كتاب هنرى الصادم بعنوان «مصرفيو الدماء» الصادر عام ٢٠٠٣ عددا من الأحداث الجروتسكية فى بلاد منخفضة الدخل حيث أدت أنشطة الأوف شور المصرفية إلى أزمة فى أعقاب أخرى. أولا، قام المصرفيون بإقراض تلك البلدان مبالغ تفوق ما تستطيع استيعابه إنتاجياً بكثير، ثم قاموا بتعليم النخب المحلية كيفية نهب الثروات وإخفائها، وغسيلها وتسريبها سرا إلى مراكز الأوف شور. ثم قام صندوق النقد الدولى بمساعدة هؤلاء المصرفيين للضغط على تلك الدول من أجل خدمة ديونها تحت تهديد «الخنق» المالى ثم فتح أسواق رعوس الأموال عمدا أمام رأس المال الأجنبى «سواء وُجدت قوانين أمن وضمنان كافية، أو لوائح تنظيم مصرفية، أو جهات لفرض الضرائب أم لم توجد».

تقصى هنرى مصرفيا أمريكيا من بنك MHT كان قد اشترك فى عملية «مراجعة حسابات ودية خاصة» لبنك الفلبين المركزى عام ١٩٨٣. قال المصرفى:

جلستُ فى غرفة صغيرة مرتفعة الحرارة بالبنك المركزى وقمت بجمع المبالغ التى أظهر البنك المركزى فى دفاتره المحاسبية أنه قد تلقاها وقارنتها بما صرفناه له وتبينت عدم وجود حوالى ٥ مليارات دولار. أقصد أنها لم تدخل إلى البلد. لقد قمنا بدفعها له، لكن لم يكن لها أثر فى دفاتر البنك المركزى المحاسبية. اتضح أن معظم هذه القروض قد دُفعت إلى أرقام حسابات تخص وحدات بنوك أوف شور فلبينية أو شركات خاصة أخرى. كان من الواضح أن البنك المركزى قد أعطى بنك MHT أرقام الحسابات لكننا لم نساله أبدا عما إن كانت تلك حسابات تخص البنك المركزى - كنا نقوم فقط بإرسال القروض إليها إلكترونيا، ثم تختفى فى مناطق الأوف شور.

من الواضح أن المسئولين الفلبينيين أدركوا مبتغاه. فى صباح اليوم التالى تم إرسال وجبة إفطار شهية إلى غرفته بالفندق مع تحية من الإدارة، لكن وقته لم يسعفه سوى لتناول قزصة من التوست قبل أن يذهب إلى المطار. لدى وصوله إلى

طوكيو شعر بالعثيان، ثم أصابته تشنجات على الطائرة التي أقلتته إلى الوطن. قضى أياما ثلاثة بمستشفى بفانكوفر حيث خضع لعلاج مما أسماه الأطباء «سُمًا غير معروف». فيما بعد أبلغ الاحتياط الفدرالى بنيويورك وصديقاً له بمجلس الأمن القومى بكل ما اكتشفه، لكن من الواضح أنهم أبقوا المعلومات لأنفسهم لأن الفلبين مضت تقوم بخدمة قروض البنك المركزى جميعها. فيما بعد، ذهب هنرى إلى الفلبين وتأكد من صحة قصة ذلك المصرفى؛ ثم بذل جهداً إلى أن توصل لتفاصيل ٣,٦ مليار دولار على الأقل من القروض الأجنبية معروفة الهوية التي ابتلعتها الحكومة والتي آل مصيرها إلى الرئيس فرديناند ماركوس ورفاقه اللصيقين.

وفى ما كان كل هذا يحدث فى أنحاء العالم النامى، كان ثمة جيش من المصرفيين والمحامين والمحاسبين يمارسون الضغوط داخل الولايات المتحدة ليجعلوها أكثر جاذبية لتلك الأمواج المتصاعدة من الأموال القذرة، ونجحوا فى تحويلها فى حد ذاتها، إلى اختصاص قضائى يتميز بالسرية، تماماً كما اقترحت المذكرة التي كان هدرسون قد تلقاها. وفى تلك الأثناء، مضت صناعة الأوف شور تأسر الهيئات التشريعية فى الملاذات الضريبية الصغيرة، من أجل الوصول بنظام الأموال القذرة الكوكبى إلى حد الكمال. ومن خلال أنشطة زوايا المثلث جميعها - استنزاف ثروات بلاد المصدر، تلقى الاقتصادات الشبيهة بالأوف شور لتلك الثروات، تعاطى قنوات الأوف شور مع حركة مرور تلك الثروات - تحولت الأنشطة المصرفية الكوكبية إلى أحد البيزنسات الأكثر إدراراً للأرباح فى التاريخ.

يقول هنرى... «وضع صعود إقراص العالم الثالث فى السبعينيات والثمانينيات أسس شبكات الملاذات الكوكبية التي تؤوى الآن أكثر مواطنى العالم فساداً وشراً». تبين حسابات هنرى أن نصف الأموال التي اقتترضتها أكبر البلاد المدينة، على الأقل، تدفقت إلى الخارج مرة أخرى من تحت الطاولة، عادة فى أقل من عام، ونمطياً فى غضون أسابيع معدودة. كانت ديون العالم الثالث العامة تعادلها بالضبط تقريباً رعى أموال الثروات الخاصة التي راكمها نخب تلك البلدان فى

الولايات المتحدة والملاذات الأخرى، وبحلول التسعينيات، كان ثمة قدر من الثروات الهاربة إلى أوروبا والولايات المتحدة يكفى لخدمة ديون العالم النامى جميعها. كانت قيمة ثروة نخب بلاد مثل المكسيك والأرجنتين وفنزويلا، غير المشروعة بمراكز الأوف شور عدة أمثال ديونها الخارجية. واليوم، تمتلك ٨٪ من أسر القمة فى البلدان النامية قدرا يتراوح بين ٧٠٪ و٩٠٪ من جميع ثروة بلادها المالية والعقارية. فى عام ٢٠٠٣، قدّرت «مجموعة بوسطن الاستشارية» أن أكثر من نصف الثروة التى يمتلكها مواطنو أمريكا اللاتينية الأكثر ثراء موجودة بالأوف شور. قال أحد مسئولى الاحتياط الفدرالى الأمريكى «ليست المشكلة هى أن تلك البلاد ليست لديها أى أصول، المشكلة هى أن تلك الأصول موجودة فى ميامى».

فى عام ١٩٨٢، ألقى خوسيه لويز بورتيللو، رئيس جمهورية المكسيك خطابا أمام البرلمان يبين فيه كفافات التحديات التى تواجه بلاده «إن الطاعون المالى يُحدث دمارا أعظم وأعظم فى أنحاء العالم. تنقله الفئران [الوضعاء والخونة]، ومغباته هى البطالة والفقر وإفلاس الصناعات وثراء المضاربات» ثم ألقى بالمسئولية على «مجموعة من المكسيكيين.. تقودهم البنوك الخاصة وتزودهم بالمشورة والدعم، بحيث إنهم نجحوا فى إخراج نقود من البلد تفوق كثيرا ما نهبته الإمبراطوريات التى استغلطنا منذ بداية الزمان». أقسم بورتيللو أن يتجاهل صندوق النقد الدولى ويقوم بتأميم البنوك وطرح لوائح رقابية على تحويل العملة - لكن فى غضون عشرة أيام، تمكن تحالف من المصرفيين، ورجال الأعمال والمكسيكيين المحافظين من إجباره على التراجع. أمر صندوق النقد الدولى، وبنك التسويات الدولى بسويسرا، وقد تجاهلا هروب ثروة المكسيك إلى مناطق الأوف شور، المكسيك والبلاد المدينة الأخرى بأن تقوم «بترتيب شئوننا الداخلية».

يصف الاقتصادى مايكل هدسون كيف تم التعاقد معه فى عام ١٩٨٩ بواسطة مؤسسة إدارة أموال فى بوسطن كى ينظم صندوق ديون سيادية يستثمر فى سندات حكومية للدول النامية. كانت أقساط تأمينات المخاطر الضخمة وقتئذ تعنى

أن سندات البرازيل والأرجنتين الدولارية كانت تغلُّ حوالي ٤٥٪ فيما كانت السندات المكسيكية تغلُّ حوالي ٢٥٪. فى عامه الأول، كان الصندوق، الذى تمت إجراءات تأسيسه فى جزر الأنتيل الهولندية قد أصبح ثانى أفضل الصناديق من حيث الأداء فى العالم. اكتشف هرسون ما كان يحدث: «كان أكبر المستثمرين به سياسيون نافذون مطلعون اشتروا سندات بالصندوق وهم يعلمون أن بنوكهم المركزية ستقوم بتسديد ديونها الدولارى بالرغم من أقساط تأمين المخاطر العالية». كان بعض أكبر المستثمرين أشخاصاً يحتلون مراكز عليا فى البنوك المركزية والحكومات. يقول هرسون «أدر كنا من كان لديه كل الدولارات التى كان يطالب بها الأمريكيون أمريكا اللاتينية.. إنها نخبهم الحاكمة الذين لديهم حسابات أوف شور. كانت ديون الأرجنتين الدولارية فى مطلع التسعينيات يدين بها أشخاص أرجنتينون يُشغلونها من مراكز مصرفية أوف شور.. كان المستفيدون الرئيسيون من خدمة الديون الأجنبية هم الرأسماليين الأرجنتينيين الذين يقومون بتهرب الأموال، لا حاملى السندات فى أمريكا الشمالية وأوروبا».

اتضح أن تلك الحيلة هى ممارسة روتينية يقوم بها من يُسمون بـ «صناديق الجوارح الضارية». يشتري المستثمرون الأجانب الديون السيادية [المحجوز عليها أو التى يعجز المدينون عن سدادها] نظير سنوات معدودة عن كل دولار - نمطياً بتخفيض ٩٠٪ - ثم يجنون أرباحاً هائلة لدى تسديد تلك الديون بالكامل. إحدى الالاعيب هى التاكيد من أن النافذين المحليين جزء من مجموعة المستثمرين الذين يشترون الدين المخفّض: ثم يقوم هؤلاء المحليون بخوض معارك كى يتأكدوا من تسديد هذا الدين بالكامل، وبالطبع، لا بد من إخفاء تورطهم خلف درع من سرية الأوف شور بحيث لا يعرف مواطنو البلد الذى تم إفقاره أبدا كيف سرقت ثروة بلدهم.

لم يغفل الاقتصاديون هذه القضايا كلية، لكنهم، وبأسلوب شبه دائم، يقومون بتفكيكها إلى مشاكل مجتزأة محلية على مستوى البلد بحيث تقع المسئولية فقط

على النخب الفاسدة. وعلى الرغم من أهمية ذلك، إلا أن تلك التحليلات تلمس العامل المشترك بين كل تلك الكوارث - الأوف شور.

وفى الحالات القليلة نسبياً التي تم فيها أخذ التآكل الذي يحدثه الأوف شور فى الاعتبار، كان دائماً ينظر إليه على أنه أمر مزعج يمكن علاجه بإسعافات أولية شديدة البساطة. عبر تقرير لصندوق النقد الدولي عن هذا التوجه حيث جاء فيه «بالتأكيد، كانت أنشطة الأوف شور المصرفية أحد عوامل الأزمة المالية الآسيوية. من ثم، فهناك حاجة لمساعدة الاقتصادات البازغة على تجنب الأزمات المالية من خلال نشر المعايير المتدبرة المُتقبلة دولياً والمعايير الرقابية الدولية».

نقاش صندوق النقد الدولي هنا يدور فى دائرة غير منطقية. إن نظام الأوف شور، بمساعدته النخب المحلية على وضع أنفسهم فوق قوانين بلادهم ومن خلال خلق مُغريات للتصرفات الخاطئة، يُحيد فرصة المعايير واللوائح المتدبرة والرقابة المطلوبة لحماية تلك البلدان ضد نفس نظام الأوف شور ذلك. لنتخيل لو أنه كان على هؤلاء النخب الاحتفاظ بأموالهم فى بلادهم، أو على الأقل لو كان عليهم أن يخضعوا للمساطة عن ثروتهم، وأن يدفعوا ضرائب عنها ويخضعوا للقوانين المناسبة، لسرعان ما فهموا أن الحكم الرشيد يعمل لصالحهم مباشرة. أكثر ما يبعث على الأسى هو أن ذلك لابد وأن يكون جلياً لمن يفكر فى الأمر ولو لفترة قصيرة.

علاوة على كل ذلك، فإن ثمة أمراً أكثر منهجية متعضونا فى بنية الاقتصاد الكوكبى يسئ للدول النامية بأكثر مما يعتقد معظم الناس. يتعلق هذا بقضية الأزواج الضريبى القديمة، ونحتاج هنا لوقفه لتفحصها.

لنقل إن شركة أو بنكاً ألمانيا يستثمر فى تنزانيا. قد يعتقد المرء أن بإمكان البلد الإفريقى أن يخضع المكاسب المحلية التى يجنيها المستثمر للضرائب. وكما أسلفنا، توقع البلدان معاهدات ازواج ضريبى مع بعضها لتلافى إخضاع الإيرادات للضرائب بالمصدر فى إفريقيا أولاً، ثم مرة أخرى فى أوروبا. وبمقتضى مثل هذه

المعاهدات، قد يوافق البلد الإفريقي على عدم إخضاع إيرادات الشركة المحلية للضرائب - خشية أن تقوم الشركات الألمانية بالاستثمار فى مكان آخر. هنا، توجد علاقة قوة جلية.

لكن بمقتضى هذه المعاهدة، لا تكون الشركة الألمانية قد حلت مشكلتها. قد تعمل المعاهدة على إلغاء الضرائب التنازلية على إيراداتها، لكنها إذا أرسلت تلك الإيرادات إلى ألمانيا، ستُفرض الضرائب عليها هناك. من ثم، تقوم بإرسال مكتسباتها إلى بلد ثالث - يُعرف بقناة المعاهدات، أو ملاذ المعاهدات- لديه شبكة واسعة من المعاهدات من بينها واحدة مع تنزانيا - ستضمن تلك المعاهدة ألا يُخضع البلد الإفريقي الدخل للضرائب - ويوافق ملاذ المعاهدات أيضا ألا يتقاضى ضرائب من الدخل الذى يعمل كحجر عبور لأرباح الشركة بالانطلاق بمحاذاة ممرات معفاة من الضرائب تم تشييدها بعناية حتى تصل إلى العالم الأوسع.

تبرر الملاذات نفسها بصفتها آلات نافعة لتلافى مشكلة الأزواج الضريبي، وللتدفق السلس للاستثمارات، بيد أن ثمة طرقاً أخرى مشروعة لتلافى الأزواج الضريبي، ولضمان تدفق الاستثمارات للأماكن المناسبة. وكما رأينا فإن لهذا النظام تبعة هائلة: الأزواج اللأضريبي. فى هذا المثال، فإن تنزانيا وألمانيا معا تحرمان من إيرادات الضرائب قانونيا، بفضل الأوف شور.

ثمة ما يربو على ٢٥٠٠ معاهدة ضريبية قائمة فى العالم: وهى النظير واسع المدى، والذى لا يُفهم كما يجب، الممتد لنظام التجارة والاستثمار الكوكبى. وفى هذا المجال، فإن ثمة كيانين يقومان على وضع الأحكام والنماذج والمعايير: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهى نادى الأمم الثرية، والأمم المتحدة حيث تتمتع الدول الفقيرة بصوت أقوى. لا غرو أن تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هى المهيمنة - كما أنها تبذل جهدها لتضمن أن نماذج معاهداتها التى تحاىى الدول الغنية على حساب الفقيرة، تظل هى السائدة. كما تعمل جاهدة أيضا على تقويض محاولات منافستها، أى الأمم المتحدة. يتذكر جون كريستنسن، الذى تحول

إلى ناشط من أجل الشفافية بعد أن كان مستشارا للملاذ جرسى الضريبي، ممثل بريطانيا وهو يتخذ موقفا معارضا في اجتماع ضريبي للأمم المتحدة بجنيف عام ٢٠٠٩، موقفا بدا وأنه تدخل تم التنسيق بشأنه مع ممثل من ليتشتنستاين. قال كريستنسن «مضى يقاطع [المحدثين]. بدا وأنه هجوم عام على قدرة الدول النامية على تمثيل مصالحها، بشأن توفير مزيد من الموارد للجنة الأمم المتحدة الضريبية.. كان على الرئيس أن يخبره مرتين بعدم مقاطعة المتحدثين. شعر الحضور بالغضب منه، وكان بإمكاننا جميعا أن نرى أنه يعيق التقدم من أجل حماية مصالح بريطانيا والولايات المتحدة».

يُساعد الدول المانحة أن يُشغَل المجتمع المدني بالجدل حول مستويات المعونة، فيما توجد مبالغ مالية أكبر على المحك في تلك الطلبة التي لا يلتفت أحد إليها. وعلى الرغم من أن أحدا لم يدرس تلك الظاهرة على المستوى الكوكبي، فإننا إذا أخذنا في الاعتبار أن ١٨ تريليون دولار قد تدفقت في عام ٢٠٠٨ من خلال هولندا التي هي واحدة من ملاذات المرور العديدة، فليس من غير المنطقي لنا أن نتخيل أن عشرات، بل ومئات مليارات الدولارات من عائدات الضرائب للبلدان النامية معرضة للخطر وللتلاعب بها، مليارات تتقزم تدفقات المعونات الخارجية مقارنة بها. وعلينا ألا ننسى أن هذا هو النشاط القانوني، وليس جزءا من أرقام التدفقات غير المشروعة التي ذكرناها سابقا والتي يجب أن تضاف إليها. يبين ترقور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا ببلاغة تناقضات نقاشات المعونات «إنه من التناقض أن تدعموا زيادة مساعدات التنمية، فيما تغضوا الطرف عن تصرفات وإجراءات الشركات متعددة الجنسية وآخرين والتي تقوض الأوعية الضريبية للبلدان النامية». تساعدنا الملاذات الضريبية على فهم السبب في أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبدو على هذا القدر من الغرابة، لم تكن اليابان، أو الولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية أكبر مصادر الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على الصين في عام ٢٠٠٧، بل كانت هونج كونج وجزر فرجين البريطانية. وبالمثل، لم تكن أكبر مصادر

الاستثمارات الأجنبية في الهند، بمجموع يربو على ٤٣٪، هي الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الصين، بل كانت ملاذ المعاهدات، أي جزر موريشيوس ذلك النجم الصاعد في نظام الأوف شور. وهنا تكمن حكاية غريبة أخرى.

على الرغم من أن جزر الموريشيوس تتحدث الفرنسية، إلا أن لها تاريخاً طويلاً من التدخل البريطاني الكولونيالي وكذلك ارتباطات معقدة، اليوم، مع ذا سيتي أوف لندن. أقامت مركزها الأوف شور الخاص عام ١٩٨٩ بمساعدة ذا سيتي أوف لندن، وجرسي، وذا آيل أوف مان، كما أنها مثالية كمركز أوف شور من نواحٍ عديدة: تتمتع باستقرار سياسي، وتزهو بقوة عمالة رخيصة، جيدة التعليم، متعددة اللغات، كما أنها منطقة زمنية مثالية تناسب تقديم الخدمات لأوروبا وآسيا وإفريقيا. وعلى الرغم من استقلالها الرسمي، إلا أنها عضو في الكومنولث البريطاني، كما أن محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة لها هي «مجلس الملكة» بلندن.

يقول رودولف إلمر، الذي احتل مركزاً رفيعاً في بنك ستاندارد بالموريشيوس بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ «تلقيت التدريب المناسب للعمل بالموريشيوس بجرسي وآيل أوف مان قبل أن أرسل إلى هناك. ثمة نفوذ بريطاني كبير: أقامت كبريات البنوك من أمثال باركليز وHSBC عمليات ضخمة لها في بنايات متعددة الطوابق في سايبير سيتي جنوبي بور لوى [العاصمة]. منذ ست سنوات لم يكن هناك سوى خمس منها، بلغت الآن أربعين على ما أعتقد».

أيضاً، ترتبط موريشيوس بما يربو على أربعين معاهدة مع اقتصادات كبرى في آسيا وأوروبا وإفريقيا. يقول إلمر «تدير شركات استثمار تابعة لذا سيتي أوف لندن الأعمال من خلال الموريشيوس كي تمويل مشاريع في إفريقيا وفي آسيا مع بلدان لها معاهدات ضريبية قائمة مع الموريشيوس، إنها بقعة نشطة وستغدو بالغة الأهمية».

لا يقتصر النشاط في موريشيوس على عملها كقناة تمر منها الاستثمارات

الأجنبية إلى داخل بلاد مثل الهند وإلى خارجها، بل إنها أيضا تستضيف نشاط أوف شور شائعاً يعرف باسم «الرحلات ذهاباً وعودة». مثلاً، يقوم أحد الأثرياء الهنود بإرسال نقوده إلى الموريشيوس حيث يتم إعدادها وتهيئتها في إحدى بنى السرية، ثم تتخفى في صورة استثمار أجنبي قبل أن تُعاد إلى الهند. يصبح بإمكان مُرسل النقود تحاشي الضرائب الهندية على المكتسبات المحلية، وأيضاً استخدام السرية للقيام بأنشطة شائنة - مثل إنشاء احتكار لسوق محليّ بإخفاء حقيقة أن ما يبدو وأنه مجموعة متنوعة من المتنافسين غير المرتبطين في أحد الأسواق المحلية يعملون في واقع الأمر لحساب مصلحة واحدة. إن إنشاء الاحتكارات السرية من خلال سرية الأوف شور منتشرة في قطاعات معينة، ويساعدنا هذا على فهم سبب ارتفاع أسعار خدمات الهواتف المحمولة في بعض البلدان النامية.

تلجأ النخب المحلية لاستخدام جماعات الضغط من أجل حماية تلك المعاهدات على الرغم من الأضرار التي تتسبب فيها. يقول دايفيد روزنبلوم، خبير الضرائب الأمريكي «معاهدة الهند مع موريشيوس مجرد تظاهر. لا فحوى لها. لماذا يقبلها الهنود؟ لدينا، في الولايات المتحدة مع برمودا، وهذا أمر سخيف مضحك إذ إنه ليس لدى برمودا نظام ضريبي. تفعل البلاد أشياء غريبة، لمعظمها جوانب سياسية. تتحدى التفكير العقلاني.»